Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

– وإن كان الثّاني ، فهي : العربيّة العامّة . وهي نظيرة المشروطة العامّة ؛ وقد تسمّى – إذا كانت سالبة – بالمطلقة المنعكسة .

ويندرج فيها أقسام ثلاثة ، لأنّ المحمول الذي يدوم بدوام وصف الموضوع إمّا :

1 – أن لا يدوم وصف الموضوع بدوام ذات الموضوع ، كقولنا : «كلّ متعفّن الأخلاط محموم» ؛

2 – أو يدوم ، وهو إمّا أن يكون أزليًّا ، كقولنا : «واجب الوجود عالم» ؛

3 – أو لا يكون ، كقولنا : «كلّ حاصل في الجهة يصحّ إدراكه» .

وهذان المثالان أصحّ من المثالين اللّذين مثّل بهما في الملخّص . فإنّه مثّل القسم الأوّل ، فقال : «كقولنا : الله عالم» ؛ ومثّل القسم الثّاني ، فقال : «كقولنا : الجسم قابل للعرض» .

وليس المحمول في واحدة من هاتين القضيّتين دائمًا باعتبار وصف الموضوع ، إذ لا وصف فيهما . وهما بالتّمثيل بهما في الدائمة [أملك][1] .

مشاركة الدّائمة للعرفيّة العامّة

[22و] وإذا عرفت الدّائمة والعرفيّتين ، اعلم أنّ مشاركة الدّائمة للعرفيّة العامّة مشاركة الأعمّ للأخصّ . وليس المراد أنّه متى صدق على القضيّة أنّها عرفيّة عامّة صدق عليها أنّها دائمة ؛ كما أنّه كلّما صدق : هذا إنسان ، صدق : إنّه حيوان ؛ بل المراد أنّهما يشتركان في أنّ المحمول فيهما محمول على ذات الموضوع . إلاّ أنّه في الدّائمة محمول على ذات الموضوع بلا شرط . وفي العرفيّة العامّة محمول على ذات الموضوع شرط قد يمكن أن لا يتحقّق ، فلا يتحقّق الحمل . فالدّائمة إذن أعمّ منها بهذا الاعتبار ، لأنّ الحمل فيها متحقّق

1 الأصل : بياض ، ولعلّ ما أضفناه مناسب لمثله .